المدرسة الكينزية

The Keynesian School of Economics

تعد المدرسة الكينزية مدرسة اقتصادية مستقلة بذاتها، كان لها تأثير عميق في تطور الفكر الاقتصادي الحديث، إذ قدمت إسهامات نوعية جعلتها مرجعًا أساسيًا في تحليل العديد من القضايا الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالبطالة، والكساد، ودور الدولة في الاقتصاد. وقد ارتبط ظهور هذه المدرسة باسم الاقتصادي البريطاني John Maynard Keynes، الذي أحدث تحولًا كبيرًا في طريقة فهم المشكلات الاقتصادية ومعالجتها.

نشأة المدرسة الكينزية

قبل ظهور أفكار كينز، عاشت الولايات المتحدة الأمريكية خلال أواخر عشرينيات القرن العشرين فترة ازدهار اقتصادي كبير، حيث ارتفعت مستويات الإنتاج والدخل بشكل غير مسبوق، وساد اعتقاد بأن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق الازدهار المستمر. وفي المقابل، كانت أوروبا، وفي انجلترا تحديدا – موطن كينز- ، تعاني أوضاعًا اقتصادية صعبة في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، إذ شهدت ارتفاعًا واضحًا في معدلات البطالة وتباطؤًا اقتصاديًا حادًا.

في انجلترا بدأت الأزمة الاقتصادية منذ سنة 1921م، واستمرت خلال الثلاثينيات، قبل أن تمتد آثارها إلى الاقتصاد الأمريكي. وقد بلغت الأزمة ذروتها مع اندلاع **الكساد الكبير** في أكتوبر 1929م، حين انهارت أسعار الأسهم بشكل مفاجئ بعد موجة بيع واسعة، حيث خسر المساهمون حوالي 40 مليون دولار من قيمة الأسهم، ما أدى إلى خسائر مالية ضخمة وانهيار الثقة في الأسواق.

وقد انعكست هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي بشكل خطير، حيث انخفض الدخل القومي إلى 87 بليون دولار سنة 1930 و 30 بليون دولار سنة 1933، كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى ما يقارب 14 مليون شخص بعد أن كان في حدود مليوني شخص فقط. هذه الأرقام عكست حجم الانكماش الاقتصادي الحاد الذي أصاب النظام الرأسمالي.

ولم تكن الأزمة اقتصادية فقط، بل امتدت آثارها إلى المجتمع، حيث تفكك النسيج الاجتماعي في العديد من الدول الصناعية الغربية، وانتشرت مشاعر اليأس والإحباط، وازدادت حالات الفقر والانتحار. وقد كشف ذلك عن وجود اختلالات عميقة داخل النظام الرأسمالي، وأظهر محدودية الفكر التقليدي الجديد (النيوكلاسيكي) في تفسير الأزمة أو تقديم حلول فعالة لها.

فقد كانت المدرسة التقليدية الجديدة تفترض أن الاقتصاد يميل طبيعيًا إلى **التشغيل الكامل**، وأن أي انحراف عن هذا الوضع يكون مؤقتًا، إذ تمتلك آلية السوق القدرة على تصحيح الاختلالات تلقائيًا. لكن أزمة الكساد الكبير أظهرت أن الاقتصاد قد يبقى لفترات طويلة في حالة بطالة واسعة وركود دون أن يتمكن السوق من استعادة التوازن تلقائيًا.

في هذا السياق، ظهرت أفكار كينز كمحاولة لإنقاذ النظام الرأسمالي من أزماته، وليس لإلغائه أو استبداله. فقد سعى إلى معالجة الاختلالات الداخلية للرأسمالية عبر تقديم إصلاحات اقتصادية مناسبة تسمح بإعادة تنشيط الاقتصاد وتحقيق الاستقرار. ومن هنا اكتسبت أفكاره قوة وانتشارًا كبيرين، خاصة مع عجز النظريات السابقة عن تفسير الكساد.

ركز كينز اهتمامه على مسألة **تحديد مستويات الدخل القومي والتشغيل**، معتبرًا أن القضية الأساسية ليست فقط تشغيل العمال، بل الاستخدام الأمثل لجميع عناصر الإنتاج. كما اهتم بتحليل أسباب التقلبات الاقتصادية قصيرة الأجل، مثل الركود والانكماش، وهو ما ميّزه عن الكلاسيكيين الذين ركزوا أساسًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وقد شكك كينز في الفكرة التقليدية التي تقول إن الاقتصاد يصل دائمًا إلى التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في الأجل الطويل. وعبّر عن ذلك ضمنيًا بفكرته الشهيرة التي مفادها أن انتظار التوازن طويل الأجل لا يحل مشكلات الحاضر، لأن الاقتصاد قد يمر بأزمات عميقة قبل الوصول إلى ذلك التوازن.

كما رأى أن الرأسمالية غير المنظمة لا تستطيع بمفردها ضمان التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي، وأن **الحرية الاقتصادية وحدها غير كافية** لمواجهة تعقيدات المجتمعات الصناعية الحديثة. لذلك دعا إلى تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والنقدية لتحفيز الطلب الكلي، وزيادة الاستثمار، والحد من البطالة.

وقد جمع كينز أفكاره في كتابه الشهير " النظرية العامة في التشغيل، والفائدة، والنقود" (The General Theory of Employment, Interest and Money) الذي يُعرف اختصارا بـ "النظرية العامة" الصادر سنة 1936، والذي مثّل نقدًا جذريًا للنظرية التقليدية الجديدة، وقدم فيه إطارًا جديدًا لتحليل التشغيل والدخل والنقود. وبسبب الأثر الكبير لهذا العمل، وصف كثير من الاقتصاديين أفكار كينز بأنها **ثورة كينزية**، لأنها غيرت جذريًا مسار الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في القرن العشرين.

جون مينار لكينز (1883-1946) John Maynard Keynes

هو اقتصادي بريطاني يُعد مؤسس النظرية الكينزية، اشتهر بتحليله للاقتصاد الكلي ودوره في تفسير الأزمات الاقتصادية، ودعا إلى تدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي وتحقيق التشغيل والاستقرار الاقتصادي.

المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

1- التأكيد على الاقتصاد الكلي:

تقوم النظرية الكينزية على التركيز على **الاقتصاد الكلي** بدلًا من الاقتصار على تحليل سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية كما فعلت المدرسة النيوكلاسيكية. فقد اهتم كينز بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكبرى مثل الدخل القومي، والاستهلاك، والادخار، والإنتاج، والتشغيل، باعتبارها العناصر الأساسية لفهم أداء الاقتصاد ككل. ويرى كينز أن تحليل هذه المتغيرات يساعد على تفسير الأزمات الاقتصادية ومعدلات البطالة والنمو بشكل أكثر واقعية.

2- الطلب الفعال:

من أهم أفكار النظرية الكينزية أيضًا الاهتمام بمفهوم **الطلب الفعال**، حيث اعتبر كينز أن مستوى الإنتاج والتشغيل لا يتحدد فقط بقدرة الاقتصاد على الإنتاج، بل أساسًا بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات. فإذا كان الطلب ضعيفًا، فإن المنتجين لن يجدوا مبررًا لزيادة الإنتاج أو

التوظيف، حتى لو توفرت الموارد وعوامل الإنتاج. لذلك اعتبر أن ضعف الطلب هو السبب الرئيس في حالات الركود والبطالة.

3- عدم استقرار الاقتصاد:

ترى النظرية الكينزية أن الاقتصاد بطبيعته **غير مستقر**، ويميل إلى المرور بدورات متكررة من التوسع والانتعاش ثم التراجع أو الأزمة. ويرجع ذلك إلى تقلبات الاستثمار، إذ إن قرارات الاستثمار غالبًا ما تتأثر بتوقعات المستثمرين ومستوى الثقة في المستقبل. وعندما يتغير حجم الاستثمار، فإنه يؤدي إلى تغير أكبر في الدخل القومي والإنتاج، وهي الفكرة التي عبر عنها كينز من خلال مفهوم **المضاعف**، أي أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل والتشغيل.

4- عدم مرونة الأجور والأسعار:

رفض كينز افتراض المدرسة التقليدية القائل بمرونة الأجور والأسعار. فقد رأى أن **الأجور والأسعار لا تتكيف بسرعة** مع التغيرات الاقتصادية بسبب العقود، والتنظيمات، والعوامل الاجتماعية والنفسية. لذلك قد يستمر الاقتصاد في حالة بطالة أو ركود لفترات طويلة دون أن يتمكن السوق من تصحيح نفسه تلقائيًا.

5- سياسة مالية ونقدية نشطة:

دعا كينز إلى تبني **سياسة مالية ونقدية نشطة**، تقوم على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عند الضرورة. ويشمل ذلك استخدام الإنفاق الحكومي، والسياسات الضريبية، والتحكم في أسعار الفائدة وعرض النقود، بهدف تحفيز الطلب الكلي، وتحقيق مستويات مرتفعة من التشغيل، والحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم النمو الاقتصادي. وهكذا أعادت النظرية الكينزية للدولة دورًا محوريًا في إدارة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار.

إسهامات كينز في النظرية الاقتصادية

1- نظرية التشغيل

يرى كينز أن مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد لا يتحدد تلقائيًا بقدرة الاقتصاد على الإنتاج، بل بحجم **الطلب الكلي الفعال** . فكلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات، زاد إنتاج المنشآت، وبالتالي ارتفع عدد العمال الذين يتم تشغيلهم. أما إذا انخفض الطلب، فإن المنتجين يقلصون الإنتاج ويخفضون العمالة، مما يؤدي إلى البطالة. ومن هنا ربط كينز بين حجم الطلب ومستوى التشغيل بشكل مباشر.

2- الطلب الفعال

عرّف كينز الطلب الفعال بأنه "حجم الطلب الكلي الحقيقي القادر على تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج والتشغيل".

حيث قسم كينز الطلب الفعال إلى نوعين **:الطلب على السلع الاستهلاكية والطلب على السلع الاستثمارية.**

فيما يخص الطلب الاستهلاكي، اعتبر أن حجمه يرتبط أساسًا بمستوى الدخل القومي والدخل الموزع على الأفراد؛ فالأفراد ذوو الدخول المنخفضة يخصصون معظم دخلهم للاستهلاك، بينما ترتفع المدخرات مع ارتفاع الدخل. كما أشار إلى دور العوامل النفسية في تحديد الميل إلى الإنفاق أو الادخار. وقد لاحظ أن الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، لكن ليس بنفس المقدار، لأن جزءًا من الزيادة يتحول إلى ادخار.

أما الطلب على السلع الاستثمارية، فيشمل الطلب على الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج. يقول كينز: " أن المنظم لا يطلب وحدة إضافية من السلع الاستثمارية إلا إذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار أكبر من الفائدة التي يدفعها على اقتراض النقود" أي أن المنظم لا يُقدم على الاستثمار إلا إذا توقع أن يكون العائد المنتظر أكبر من تكلفة التمويل. ولهذا استخدم مفهوم **الكفاءة الحدية للاستثمار** "أي مقارنة الربح المتوقع من الاستثمار بتكلفته". فإذا كانت الكفاءة الحدية أعلى من سعر الفائدة، يصبح الاستثمار مجديًا. وبذلك تتضح أهمية الكفاءة الحدية حسب كينز في تحديد حجم الاستثمارات.

3- العوامل المحددة للاستثمار

حدد كينز عاملين رئيسيين للاستثمار:

العامل الأول: العوامل الموضوعية

تشمل حجم سلع الإنتاج الموجودة فعلا في الإنتاج الوطني قبل إقامة المصنع أو إقدام المنتِج على الإنتاج. فإذا كانت سلع الإنتاج كثيرة، فان العرض سيكون كثيرا، ومن ثَم يكون ثمنها منخفض نسبيا وبالتالي سيكون الناتج ضئيلا، لذا ستكون الكفاءة الحدية للاستثمار (منخفضة).

العامل الثاني : العامل النفسي

ويتعلق بتوقعات المستثمرين بشأن المستقبل، مثل أسعار المواد الأولية، وأجور العمال، والأسعار المتوقعة للمنتجات. ولأن هذه التوقعات تتأثر بالتفاؤل أو التشاؤم، فإن الاستثمار بطبيعته متقلب. أي أن ما يتوقع المنظمون حدوثه خلال عمر المشروع الذي يريدون إقامته، يتوقف على التوقعات وعلى عوامل نفسية لا تخضع لمنطق دقيق، ونظرا لاعتماد الكفاءة الحدية على التوقعات، فإن الطلب على السلع الاستثمارية سيكون طلبا (متقلبا).

4- كيفية تحديد مستوى التشغيل

يرى كينز أن مستوى التشغيل في الاقتصاد لا يتحدد تلقائيًا بقدرة الاقتصاد على الإنتاج أو بتوفر العمالة فقط، بل يعتمد أساسًا على حجم **الطلب الكلي الفعال**، أي مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية. فكلما كان الطلب مرتفعًا، زادت رغبة المنتجين في التوسع في الإنتاج، مما يؤدي إلى تشغيل عدد أكبر من العمال. أما إذا كان الطلب ضعيفًا، فإن المنتجين لا يجدون مبررًا لزيادة الإنتاج، فينخفض مستوى التشغيل.

ويتحدد مستوى الإنتاج والتشغيل عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المنتجة مع حجم الطلب المتوقع في السوق. فإذا كان الطلب على السلع مساويًا تقريبًا للإنتاج، ترتفع أرباح المنتجين نتيجة

نجاحهم في بيع منتجاتهم، مما يشجعهم على توسيع الإنتاج وزيادة التوظيف إلى أن يصل الاقتصاد إلى مستوى جديد من التوازن بين الإنتاج والطلب.

لكن إذا كان الطلب الكلي أقل من حجم الإنتاج، فإن جزءًا من السلع يبقى دون بيع، فتتراكم المخزونات لدى المنشآت. وعندها يدرك المنتجون أن السوق لا يستوعب الكميات المنتجة، فيلجؤون إلى تقليص الإنتاج وتخفيض عدد العمال إلى أن ينخفض الإنتاج مرة أخرى ويتلاءم مع مستوى الطلب الفعلي. وهكذا يمكن أن يؤدي ضعف الطلب مباشرة إلى البطالة والانكماش الاقتصادي.

ويؤكد كينز أن التوازن الاقتصادي لا يعني بالضرورة الوصول إلى **التشغيل الكامل** .فقد يستقر الاقتصاد عند مستوى توازن منخفض، مع وجود بطالة مستمرة، إذا لم يكن الطلب الاستثماري كافيًا. فلكي يتحقق التشغيل الكامل، يجب أن يكون حجم الاستثمار مساويًا لحجم الادخار الذي يحققه الاقتصاد عند هذا المستوى، لأن ذلك يضمن وجود طلب كافٍ لتصريف كل ما يُنتج. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، يبقى جزء من الموارد، خاصة العمل، غير مستخدم.

ومن هنا استنتج كينز أن النظام الرأسمالي لا يميل بطبيعته إلى التشغيل الكامل كما افترضت المدرسة الكلاسيكية، بل قد يعيش في ظروف عادية مع مستوى معين من البطالة الدائمة بسبب نقص الطلب الكلي، وخاصة ضعف الاستثمار. وهذه الفكرة شكلت جوهر **الثورة الكينزية**، لأنها مثلت قطيعة مع الفكر الاقتصادي السابق الذي كان يفترض أن السوق قادر دائمًا على تصحيح نفسه تلقائيًا وتحقيق التشغيل الكامل دون تدخل خارجي.

5- دالة الاستهلاك

قدّم كينز مساهمة مهمة في تحليل العلاقة بين الاستهلاك والدخل من خلال ما سماه **القانون السيكولوجي الأساسي** . ويقصد به أن الأفراد يميلون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي عندما يرتفع دخلهم، لكن هذه الزيادة في الاستهلاك تكون أقل من مقدار الزيادة في الدخل. بمعنى آخر، عندما يحصل الفرد على دخل إضافي، فإنه لا يستهلكه بالكامل، بل يخصص جزءًا منه للاستهلاك ويحتفظ بالجزء الآخر في شكل ادخار.

وبالتالي، يرى كينز أن هناك **علاقة طردية** بين الاستهلاك والدخل؛ فكلما ارتفع الدخل زاد الاستهلاك، لكن ليس بنفس النسبة. ويعكس ذلك سلوكًا اقتصاديًا واقعيًا، لأن الأفراد مع تحسن مستويات دخلهم لا يوجهون كل مواردهم الجديدة نحو الإنفاق، بل يبدأون في التفكير أكثر في الادخار أو الاستثمار أو الاحتياط للمستقبل.

ولتحليل هذه العلاقة بشكل أدق، استخدم كينز مفهوم **الميل الحدي للاستهلاك**، وهو مقدار الزيادة في الاستهلاك الناتجة عن زيادة وحدة إضافية في الدخل. وقد أوضح أن هذه القيمة تكون موجبة، لأنها تعني أن الاستهلاك يرتفع مع الدخل، لكنها تقع بين الصفر والواحد الصحيح، لأن جزءًا من الدخل الإضافي فقط يذهب إلى الاستهلاك، بينما يُدخر الجزء الآخر.

وبالمقابل، يرتفع الادخار أيضًا مع ارتفاع الدخل، وهو ما قاد إلى مفهوم **الميل الحدي للادخار**، أي الجزء من الزيادة في الدخل الذي لا يُنفق بل يُحتفظ به. وهذا الميل كذلك يتراوح بين الصفر والواحد، ويرتبط مباشرة بسلوك الأفراد تجاه المستقبل ومستوى الثقة الاقتصادية.

ومن خلال هذه التحليلات، أسهم كينز في بناء **دالة الاستهلاك ودالة الادخار** وربطهما بالدخل القومي، كما أن له إسهامات في الاستثمار. وقد بيّن أن الاستهلاك والادخار كلاهما يرتبطان إيجابيًا بالدخل، لكن بدرجات مختلفة. وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه ساعد على تفسير كيفية تأثير التغيرات في الدخل على الإنفاق الكلي، ومن ثم على الإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي داخل الاقتصاد الكلي.

6- الاستثمار

يرى كينز أن الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد يتمثل أساسًا في **السلع الرأسمالية** مثل الآلات والمعدات، وليس في الأصول المالية. كما يوضح أن الاستثمار غالبًا ما يكون غير مخطط له بشكل كامل، بل يحدث استجابة لظروف السوق، خصوصًا عندما تنخفض المبيعات وتتراكم المخزونات، مما يدفع المنتجين إلى تغيير قراراتهم الإنتاجية.

ومن هذا المنظور، لا يعتبر كينز الاستثمار المالي (مثل المضاربة في الأسهم والسندات) استثمارًا إنتاجيًا حقيقيًا، لأنه لا يؤدي مباشرة إلى زيادة في رأس المال الإنتاجي أو خلق سلع وخدمات جديدة. أما الاستثمار الحقيقي فهو الذي يهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية وتحقيق أرباح مستقبلية.

ويربط كينز قرار الاستثمار بعنصر مهم هو **سعر الأصل أو تكلفة استبدال الأصل الثابت**، إذ يؤثر هذا العامل في قرار المنتج بشأن الاستمرار في إنتاج وحدات إضافية من رأس المال أو التوقف. فكلما كان العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من تكلفته، زادت الرغبة في الاستثمار.

كما قدم كينز مفهوم **الكفاءة الحدية لرأس المال**، والتي تعني "معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المستقبلية المتوقعة مساوية لتكلفة شراء الأصل". وبعبارة أبسط، هي مقياس لربحية الاستثمار مقارنة بتكلفته.

ويستمر الاستثمار في التوسع حتى النقطة التي تتساوى فيها الكفاءة الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة. وعند هذه النقطة يتوقف المستثمرون عن زيادة الاستثمار، مما يعني وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار: فارتفاع الفائدة يقلل الاستثمار، وانخفاضها يزيده. ومن هنا يمكن رسم منحنى الطلب على الاستثمار.

ويختلف كينز في هذا التحليل مع المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي رأت أن سعر الفائدة وحده يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار. فهو يؤكد أن الاستثمار يتأثر أساسًا بـ**الدخل وتوقعات المستثمرين**، بينما يتحدد سعر الفائدة بعوامل مالية مرتبطة بـ**تفضيل السيولة** وعرض النقود والطلب عليها، وليس فقط بتفاعل الادخار والاستثمار.

7- تفضيل السيولة

يرى كينز أن النقود لا تُطلب فقط كوسيط للتبادل داخل الاقتصاد، بل أيضًا تُحتفظ بها لذاتها لأنها تمثل **مخزنًا للقيمة** وسيلة آمنة لحفظ الثروة والسيطرة على السيولة. وبذلك وسّع كينز فهم دور النقود مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية التي كانت تحصرها في تبادل السلع والخدمات فقط.

وفسّر كينز تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود من خلال ثلاثة دوافع رئيسية:

- **دافع المبادلة** :أي الاحتفاظ بالنقود لتغطية النفقات اليومية .
- **دافع الاحتياط** :أي الاحتفاظ بجزء من النقود لمواجهة الظروف الطارئة وغير المتوقعة .
- **دافع المضاربة** :أي الاحتفاظ بالنقود انتظارًا لتغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الأصول بهدف تحقيق أرباح مستقبلية .

ومن خلال هذه الدوافع، صاغ كينز ما يعرف بـ **منحنى الطلب على النقود،** حيث يوضح أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بكميات أكبر من النقود عندما يكون سعر الفائدة منخفضًا، لأن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود تكون أقل. لذلك فان منحنى الطلب على النقود ينحدر للأسفل مع انخفاض سعر الفائدة.

في المقابل، اعتبر كينز أن **عرض النقود** لا يتأثر بسعر الفائدة، بل يتحدد بشكل مستقل من قبل البنك المركزي، مما يجعله ثابتًا نسبيًا ويُمثل عادة بمنحنى **رأسي** .وبهذا التحليل، يبرز كينز دور السياسة النقدية في التأثير على السيولة وسلوك الاقتصاد الكلي.

8- الدخل التوازني والتشغيل

يفترض كينز وجود علاقة وثيقة بين مستوى الدخل القومي ومستوى التشغيل، بمعنى أن ارتفاع الدخل يؤدي عادة إلى زيادة فرص العمل. لكن هذا الترابط ليس حتميًا دائمًا، لأن الاقتصاد قد يشهد حالات يرتفع فيها الإنتاج والدخل دون زيادة مماثلة في التشغيل، خاصة عندما يتم الاعتماد على الاستثمار في رأس المال الموفِّر للعمل مثل الآلات والتقنيات الحديثة، مما يرفع الإنتاجية دون الحاجة إلى عدد أكبر من العمال.

ومع ذلك، ركّز كينز بشكل أساسي على **الأجل القصير** في تحليله، وهو ما عبّر عنه بمقولته الشهيرة ""*في الأجل الطويل كلنا أموات*"، في إشارة إلى أن السياسات الاقتصادية يجب أن تهتم بحل المشكلات الحالية بدل انتظار التوازن طويل المدى. لذلك، يفترض في تحليله أنه يمكن إهمال أثر التغيرات التكنولوجية في المدى القصير، وبناءً على ذلك يصبح الدخل القومي هو العامل الأساسي المحدد لمستوى التشغيل.

وانطلاقًا من هذا الإطار، يفسر كينز حدوث **الكساد الاقتصادي** من خلال نموذج بسيط يعرف بـ **تقاطع الإنفاق الكلي والعرض الكلي** . فعندما ينخفض الاستهلاك أو الاستثمار، يتراجع الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى انخفاض المبيعات وتراكم المخزونات لدى الشركات. ونتيجة لذلك، تقوم المنشآت بتقليل الإنتاج وخفض عدد العمال، مما يسبب انخفاضًا في الدخل القومي والتشغيل (باختصار فسر كينز الكساد من خلال نموذج بسيط يقوم على انخفاض الإنفاق الكلي، خاصة الاستثمار، مما يؤدي إلى تراجع المبيعات، وارتفاع المخزون، ومنه خفض الإنتاج والتشغيل، وبالتالي انخفاض الدخل القومي).

ويضيف كينز أن هذا الانخفاض في الدخل لا يكون مساويًا فقط لانخفاض الاستثمار، بل يكون أكبر منه، بسبب ما يسمى بـ **تأثير المضاعف** . فكل انخفاض في الاستثمار يؤدي إلى سلسلة من الانخفاضات المتتابعة في الدخل والإنفاق، مما يضاعف أثر الصدمة الاقتصادية. ويعتمد حجم هذا التأثير على طبيعة الاستهلاك في الاقتصاد، أي على ميل الأفراد للإنفاق مقابل الادخار، وهو ما يحدد شكل منحنى الدخل الكلي.

9- فكرة المضاعف

من أهم إسهامات كينز فكرة المضاعف، ومفادها "أن أي إنفاق استثماري يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي أكبر من قيمة هذا الإنفاق الأصلي".

ويحدث ذلك لأن الإنفاق الأولي يتحول إلى دخول لأفراد آخرين يعيدون إنفاق جزء منه، فتتكرر العملية وتنتج تأثيرات متتابعة داخل الاقتصاد، مما يجعل السياسة المالية أداة فعالة لتحفيز النمو ومواجهة الركود. لا تزال هذه الفكرة معمول بها حتى الآن عند التحليل الاقتصادي، بالذات في قضايا الاقتصاد الكلي عند رسم السياسات الاقتصادية، وقضايا الإنفاق الحكومي أو الاستثمار عموما من قبل الحكومة أو القطاع الخاص.

10- سياسات تحفيز التشغيل الكامل

يدعو كينز إلى توسيع دور الدولة في الاقتصاد، معتبرًا أن الحكومة ليست مجرد طرف محايد، بل عنصر أساسي لتحقيق **الاستقرار الاقتصادي** وضمان الوصول إلى **مستوى التشغيل الكامل للدخل القومي** . ويقوم هذا التصور على فكرة أن السوق وحده قد لا يكون قادرًا دائمًا على تصحيح الاختلالات، خاصة في فترات الركود.

ولمواجهة مشكلة البطالة، اقترح كينز سياسات تهدف إلى **زيادة الإنفاق الكلي** داخل الاقتصاد من خلال:

- تشجيع الاستثمار الخاص في فترات الكساد من خلال تخفيض سعر الفائدة، مما يجعل الاقتراض أقل تكلفة ويحفّز القطاع الخاص على الاستثمار.(سياسة نقدية)

- زيادة الإنفاق الحكومي، خاصة في مشاريع البنية التحتية، لما لها من أثر مباشر في خلق فرص عمل وتنشيط الطلب الكلي.(سياسة مالية)

لكن كينز أشار إلى وجود حدود لفعالية السياسة النقدية، إذ قد يصل الاقتصاد إلى حالة يصبح فيها سعر الفائدة منخفضًا جدًا، ويصبح منحنى الطلب على النقود (تمويل السيولة) أفقي، وهي الحالة المعروفة بـ **مصيدة السيولة** . في هذه الوضعية، لا يعود خفض سعر الفائدة قادرًا على تحفيز الاستثمار، لأن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلًا من إنفاقها.

ولهذا السبب، اعتبر كينز أن الحل الأكثر فعالية في مواجهة الكساد يتمثل في **السياسة المالية التوسعية**، أي زيادة الإنفاق الحكومي المباشر على المشاريع العامة والبنية التحتية. فهذه السياسة قادرة على خلق طلب حقيقي في الاقتصاد، وتحريك عجلة الإنتاج والتشغيل بشكل مباشر، حتى في الحالات التي تفشل فيها السياسة النقدية.

إسهامات أخرى لكينز John Maynard Keynes

امتدت أفكار كينز إلى ما هو أبعد من التحليل النظري للاقتصاد الكلي، لتشمل أيضًا الجوانب المؤسسية للنظام المالي العالمي. فقد كان لأفكاره تأثير غير مباشر في النقاشات التي أدت إلى إنشاء مؤسسات دولية مثل **"البنك الدولي"** و **"صندوق النقد الدولي"**، والتي جاءت لتنظيم العلاقات المالية بين الدول ودعم الاستقرار الاقتصادي العالمي بعد الأزمات الكبرى.

كما ساهم كينز في تطوير فهم أكثر مرونة للنظام النقدي، خاصة فيما يتعلق بإصدار النقود الورقية. فقد انتقد فكرة الارتباط الصارم بين النقد واحتياطي الذهب، ورأى أن البنك المركزي

يمكنه إصدار النقود الورقية (البنك نوت) دون أن يكون ملزمًا بامتلاك غطاء ذهبي كامل مقابل كل وحدة نقدية يصدرها.

ويفسر كينز ذلك بأن النقود الورقية ليست مجرد سلعة مادية، بل هي **أداة ثقة وتعهد** من البنك المركزي، حيث يلتزم هذا الأخير بضمان قيمتها وقبولها في التعاملات الاقتصادية. وبالتالي، فإن قيمتها لا تستند فقط إلى الذهب، بل إلى قوة الدولة وقدرة نظامها المالي على الحفاظ على استقرار العملة.(لأن أوراق البنك نوت ما هي إلا سداد تتعهد البنوك المركزية بدفع ما قيمته إذا كان ريالا أو دولارا لحامله).

ومن خلال هذا التصور، ساهم كينز في دعم الانتقال نحو نظام نقدي أكثر مرونة، يسمح للسياسات النقدية بالاستجابة السريعة للأزمات الاقتصادية بدل التقيد الصارم بالمعايير الذهبية التقليدية.